## بـــمـــنـــاســـبـــة يـــــوم الـــســـلـــم الـــعـــالـــمـــي

# المجلس العراقي للسلم والتضامن: السلام الكلمة الوحيدة للتفاهم

بغداد / شاكر المياح
تصوير: صباح العاني

بمناسبة يوم السلم العالمي الموافق ٢١ ايلول ٢٠٠٨ ، اقام امس المجلس العراقي للسلم والتضامن / فرع بغداد في المركز النفطي الثقافي احتفالية حاشدة حضرها جمع غفيرٍ ضم ناشطين في مجال السلم وسياسيين وعدداً من ممثلي الاحزاب والقوى الوطنية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، استهلت بنشيد موطني قدمته فرقة اطفال مكتبة الطفل، هم تسعة اطفال وعاشرهم عازف الاوركن الحاضرون رددوا معهم النشيد وقوفاً ، بعدها قدمت فرقة نوادي العراق، بقيادة المعلمة وعازفة الاورغ رجاء حسن الرهيمي هم ايضاً عشرة بقبعات بيض.. صدمت اصواتهم الغضة ، بنشيد الضيوف (دو ري مي مرحبا يا هلا بالضيوف).

بعد ذلك القى نائب رئيس سكرتارية فرع بغداد الدكتور ابراهيم عباس كلمة جاء فيها: تحتفل البشرية في انحاء العالم في هذا اليوم مرحبه بيوم السلام العالمي الذي كان وما يزال أمل الشعوب في التخلص من العبودية والعنف والنزاعات والحروب باشكالها ، وفي الوقت الذي يحتدم فيه الصراع الدولي والاقليمي في انحاء متفرقة من العالم و اخرها الصراع الروسي، الجورجي وهذا يذكرنا بالحرب الباردة ومشكلاتها وعلى الصعيد الاقليمي ما زال الصراع قائماً في الشرق الاوسط وتداعيات القضية الفلسطينية ما زالت عالقة وتبعاتها المعروفة في لبنان وغيرها من المناطق اما على الصعيد الوطني فما برحت ساحتنا العراقية ساخنة تزخر بما خلفه الدكتاتور والاستبداد والاحتلال ومشكلاته ، لذا نهيب بكل القوى الوطنية العراقية الفاعلة في الساحة العراقية المحبة لتربة هذا الوطن بالذود عن حياضه والالتفاف براية السلام.

ويؤكد: ان السلام هو الكلمة الوحيدة للتفاهم والحوار بعيدا عن ادوات العنف بكل اشكالها ونأمل ان يعم السلام وطننا الحبيب ونطهره من مظاهر العنف والعنصرية والطائفية البغيضة والتهجير القسري، ونهيب بكل غيور وبكل القوى الوطنية والنقابات والجمعيات والمنظمات ان تؤدي دورها في هذا اليوم يوم السلام العالمي ، يوم المحبة والتآخي.

لتنعم اناشيدي بالمطر، وتنتهي احاديث الشجر اليابس، لي امنيات تدافعت نحو السلام بعد ذلك القى الشاعر مروان عادل قصيدة بعنوان "قصب سكر" قال فيها:

لاحصان آخر بوتر مقطوع/ ولا جناح لريشة الحبر الوحيدة/ لا موطئ لقدم شاعرة/ في مصانع تطيب الموتى/ بالسكريات/ لتخدع به سنواتنا/ الصغيرة/ حينما تشرب الاطفال حليباً/ مسجونا/ ويرون كل اسبوع شمساً واحدة.

وحينما ..تتسول قارة/ تلاميذها من عظام/ امهاتهم/ اليابسة/..وحين امهات بطونهن قبور/

ثم أعقبته الشاعرة سناء العبيدي بقصيدة تحت عنوان اغنيات مؤجلة بعد ذلك توالت الفعاليات بدءاً بمشهد مسرحي قدمته الفنانة المبدعة ازاد وهي صموئيل قالت فيه: ملعونة كل الحروب وملعون من يشعل حرباً ثم تعتلي النوارس البيض خشبة المسرح.. نوارس بيض ..تطلق حمامات السلام البيض التي حلقت في فضاءات النادي النفطي، ثم مسرحية بعنوان ما اجمل الصداقة، أديا ادوارها الطفلين ابا ذر وزميلته جوان وهما يرددان بالحب والصداقة تعمر الاوطان. بعد ذلك قدم المحامي عبير الهنداوي شرحاً لمعنى يوم السلام العالمي تكلم فيه عن اهمية السلام وكيف اعتمدت الامم المتحدة يوم ٢١ ايلول من كل عام يوماً للسلام.

ثم تلته فقرة توزيع الجوائز التي اسهم فيها كل من الدكتور ابراهيم عباس والدكتورة حميدة الرفيعي والدكتورة بثينة شريف وفي ختام الاحتفالية قدم الفنان علي حافظ بالاشتراك مع مجاميع النوارس اناشيد تغنت بحب العراق وحب السلام مرددين.

حلو محبتنا سنابل
تعشك المنجل
يلله سوه نعمل
وكلشي نتحمل
ومرينا بيكم حمد
واحه بقطار
الليل

ومضى حمد في قطاره الوئيد يتلقى المجلس العراقي للسلم والتضامن برقيات التهاني من الجمعية الخيرية الارمنية والحركة الديمقراطية والاشتراكية وجمعية الكلد اشور ومن انصار الطبقة العاملة.

والمكتب التنفيذي لاتحاد الحقوقيين العراقيين عنهم المحامي عدنان السعد، ونقابة اطباء الاسنان وكذلك برقيات من: المجلس القومي الكلداني / فرع بغداد ونقابة المعلمين العراقيين / المركز العام، ورابطة المرأة العراقية والدكتورة فائزة عباس المهداوي وجمعية الكرد الفيليين وبرقية من لجنة العلاقات الوطنية في الحزب الشيوعي العراقي، واخرى من الحركة الاشتراكية العربية وبرقية من ممثلي الامين العام للحركة الوطنية للاصلاح والتنمية الاستاذ خلف الكربولي وبرقية من ادور جبري عن التجمع الهندسي لاعمار العراق والمهندس موفق عن تجمع المهندسين العراقيين.

جانب من الاحتفالية

# غيتس: وفد امريكي في طريقه الى بغداد لبحث القضايا العالقة في الاتفاقية الامنية

روبرت غيتس

المدى /وكالات

كشف وزير الدفاع الأمريكي، روبرت غيتس ، أن وفداً أمريكياً في طريقه إلى بغداد لمحاولة الدفع باتجاه إنجاز الاتفاقية الأمنية الاستراتيجية والأمنية طويلة الأمد بين بغداد وواشنطن ، فيما أعلن رئيس الحكومة نوري المالكي في وقت سابق أن الإدارة الأميركية لم ترد على المقترحات العراقية حول مسودة الاتفاقية برغم انتهاء المهلة المحددة والتي بلغت عشرة أيام. .

ومن المفترض ان الاتفاقية تتعلق بتنظيم الوجود العسكري الأمريكي خلال فترة ما بعد نهاية العام الحالي.

وقال غيتس إنه على ثقة بإمكانية التوصل إلى إنجاز الاتفاق، وأضاف أن الوفد المفاوض "سيحمل مقترحات يمكن أن تستجيب لمطالب الأمريكيين والعراقيين حيال بعض القضايا العالقة،" وذلك من دون أن يقدم المزيد من التفاصيل.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أعلن اثناء لقائه عدداً من المحطات الفضائية العراقية أن الإدارة الأميركية لم ترد على المقترحات العراقية بشأن مسودة الاتفاقية الاستراتيجية والأمنية طويلة الأمد برغم انتهاء المهلة المحددة والتي بلغت عشرة أيام.

وقال "بحث العراق مع الجانب الأميركي آخر مسودة مشتركة وقدم مقترحاته عليها فيما طلب الأخير مهلة عشرة أيام للذهاب إلى واشنطن والعودة بالرد غير أن المهلة انتهت ولم يأت الرد لغاية الآن".

وأضاف : "في حال جاء الرد موافقا للمطالب العراقية فستوضع الصيغة النهائية للاتفاقية وتعرض على مجلس النواب للتصويت عليها أما إذا جاءت مخالفة فستوضع الصيغة بما فيها مقترحاتنا للجانب الأمريكي وتعرض على المجلس وله الحق في رفضها أو قبولها".

وذكر المالكي أن "المفاوضات لم تنته بعد وهناك احتمال اللجوء إلى بدائل في حال رفض الأميركيون المطالب العراقية.. الجانب الأميركي لديه مرونة كبيرة في التفاوض".

وأ كد "إن أهم عقبتين في الصيغة النهائية هما مسألة تحديد موعد زمني لانسحاب القوات الأميركية ومسألة الولاية القانونية على الجنود الأميركيين في العراق".

وذكر أن الجانب الأميركي "وافق مبدئيا على أن يكون موعد انسحاب قواته من العراق بعد ٣١ كانون الأول ٢٠١١ فضلا عن انسحاب القوات المقاتلة من جميع المدن منتصف العام المقبل على أن يبقى للعراق حق طلب تمديد بقاء بعضها لغرض التدريب والدعم الفني".

وأوضح المالكي أن "عدم التوصل إلى صيغة نهائية للاتفاقية قبل نهاية العام الجاري سيسبب حرجا لكل من العراق وأميركا حيث ستنتهي ولاية الأمم المتحدة ويرفع الغطاء القانوني عن الوجود الأميركي في العراق".

وقال إن الحكومة العراقية "قررت التفاوض والتوقيع على الاتفاقية الأمنية حبا بالعراق ودفاعا عنه إذ ستوفر الاتفاقية منفذا للخروج من البند السابع فضلا عن أنها ستحمي العملية السياسية في البلاد إضافة إلى احتوائها على طلب ضمان الدفاع عن العراق من أي اعتداء خارجي".

وأضاف المالكي: "لم يتغير الوفد المفاوض بل أنهى الوفد مهامه بالكامل وطلب تدخل الحكومة لوضع قرار سياسي إضافة إلى أن الجانب الأميركي نفسه أراد أن تكون المفاوضات في المراحل النهائية مباشرة مع رئاسة الوزراء".

يذكر أن الوجود الأمريكي الحالي في العراق يحظى بشرعية ترتكز على تفويض من مجلس الأمن تنتهي صلاحية العمل به نهاية العام الجاري، الأمر الذي يدفع واشنطن إلى السعي لإنجاز اتفاقية تضمن وضعاً قانونياً واضحاً لجنودها.

# تقاريرامريكية: مخاوف متزايدة بشان مستقبل المعتقلين في العراق

واشنطن/ وكالات

أشارت تقارير صحفية امريكية امس الاول ، إلى ان مخاوف الأمريكيين تتزايد بشان مستقبل المعتقلين في العراق وإدارة السلطات العراقية لهم، في وقت يخطط فيه الأمريكيون للإبقاء على ١٥,٠٠٠ معتقل بنهاية العام الحالي.

وذكرت التقارير ان "عدد المعتقلين لدى الجيش الأمريكي في العراق من المحتمل ان يزيد عن ١٥,٠٠٠ في نهاية العام الحالي." مشيرة إلى ان ذلك "عامل آخر على وجوب ان يدرس الرئيس الأمريكي المقبل هذه القضية جيدا عند التفكير بتخفيض الوجود الأمريكي في البلاد".

ففي العام الماضي وخلال ذروة زيادة القوات الأمريكية في العراق، بلغ عدد المعتقلين لدى القوات الأمريكية ٢٦,٠٠٠ متمرد مشتبه به. ومع تحسن الوضع الأمني أمل القادة ان يتمكنوا من تخفيض أعدادهم، من خلال إعادة دمج الأفراد الأقل خطرا في المجتمع العراقي ثانية، كي تترك هذه القوات مجموعة صغيرة من المعتقلين تحت الإدارة العراقية. إلا ان عدد المعتقلين بقي كبيرا، ما يختبر استعداد الحكومة العراقية التي على إدارة ملف المعتقلين بالالتزام بالمعاملة العادلة والإجراءات القانونية المطلوبة.

وعلقت تلك التقارير ان الولايات المتحدة تداهن حكومة نوري المالكي كي تبذل الجهود لبناء قدرات قانونية وسياسية لحسم قضايا المعتقلين حال تسلمها مسؤوليتهم، في العام المقبل كما يفترض. إلا ان التقدم في هذا المجال بطئ مع العراقيين البارعين في التفاوض.

ونقلت عن مسؤول أمريكي عسكري كبير على صلة بهذه القضية، قوله "إننا في حاجة إلى نقل هؤلاء الناس إليهم، إلا ان العملية بطيئة للغاية،" وأضاف "إننا نواجه تحديا في العمل على هذه القضية."

وتواصل ان "هذه الأمور كلها لها أهمية حاسمة لان صلاحية قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة الخاص بإدارة العراق والوجود العسكري الأمريكي فيه، تنتهي في أواخر كانون الأول المقبل. وفي هذه الإثناء، على الولايات المتحدة انجاز ما يسمى باتفاقية وضع القوات الأمريكية والسماح لها في البقاء في العراق. أما إذا كانت الحكومة العراقية مستعدة لتسلم هؤلاء المعتقلين، فهذا هو السؤال الرئيس، وهو مدعاة قلق بسبب كبر عدد المعتقلين.

وتشير الولايات المتحدة تحتجز معتقلين في معسكر كروبر على مقربة من بغداد، ومعسكر بوكا في جنوب العراق. والمرافق كلها الواقعة تحت يد الأمريكيين مجتمعة تضم الآن ١٨,٩٠٠ معتقل، وهو عدد يضم "أشخاصا خطرين جدا" حسب ما يقول مسؤول في الجيش الأمريكي في العراق.. فضلا عن أنها تضم أيضا آلاف المعتدلين، الذين لا يحملون بالضرورة أيديولوجيا متطرفة.

وفي العام الماضي، عملت الولايات المتحدة على فصل المتطرفين عن المعتدلين، ووضعوا برنامج زيارات عائلية جديد، وابتدأوا مراجعات رسمية لحالات المعتقلين كل على انفراد، بقصد إطلاق سراح اكبر عدد ممكن منهم.

وذكرت ان الجيش الأمريكي يريد التأكد من ان "برنامج المعتقلين الذي وضعه تحت عنوان "عناية واحترام" سيستمر عندما يتولى العراقيون مسؤولية الإشراف عليهم، في وقت ينخفض فيه حجم القوات الأمريكية العاملة في البلاد."

وتنقل عن نيل فيشر، المتحدث باسم قوة المهام ١٣٤ في العراق، قوله ان "هدفنا هو تعليم وتدريب ونصح شركائنا العراقيين بطريقة يواصلون فيها مهمة احتجاز أولئك الذين يشكلون خطرا مباشرا، وبطريقة يظهرون فيها الرعاية والاحترام، وضمان وجود سياسة إطلاق سراح عادلة، وليس إطلاق سراح جماعي، وجعل امن الشعب العراقي الهم الأكبر."

وتضيف ان الضعف الواضح في النظام العدلي العراقي هو أيضا مصدر قلق في وقت تنظر فيه الولايات المتحدة بمدى استعداد العراق لتولي السيطرة على أعداد المعتقلين الكبيرة.

وفي هذا تنقل عن انتوني كوردسمان، وهو زميل باحث في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومقره واشنطن، قوله انه "ليس الأمر في ان النظام القضائي لا يعمل بالنحو الأمثل، إنما هو الآن بالتأكيد غير مستعد لذلك."

# مركز تخصصي يوصي بضرورة اعلان واشنطن خفض جنودها في العراق

بغداد / المدى

أوصت دراسة جديدة صادرة عن مشروع البدائل الدفاعية (بي دي اي) وهو مركز أبحاث أميركي مستقل يعنى بالقضايا الدفاعية والاستراتيجية وجوب إعلان الولايات المتحدة جدولا زمنيا لخفض عدد القوات حتى يتم استكمال الانسحاب.

وأوصى التقرير بتبني عدة مبادرات من شأنها إنجاح تصور الانسحاب، ومن هذه الترتيبات: التركيز على تدريب القوات العراقية.

وترى الدراسة أن ٤٠٠ يوم فترة كافية لاستكمال مراحل التدريب اللازم للقوات العراقية بما فيها تدريبات عملية ومناورات عسكرية للعديد من الفرق والوحدات العسكرية الجديدة.

وتقترح الدراسة تخصيص العدد اللازم من المدربين للجيش العراقي بما لا يقل عن ٢٤ ألف مدرب وترى أنه من الممكن أن يتم إعادة تدريب وتأهيل ١٠٠ ألف جندي عراقي، وفي نفس الوقت يمكن تأهيل ٨٠ ألف جندي إضافي في هذه الفترة.

ودعت الدراسة إلى ضرورة بقاء عدد صغير من الأميركيين داخل العراق، وتقترح بقاء ١٠ آلاف ما بين مدنيين وعسكريين من أجل عمليات التدريب والاتصال، على أن لا يتعدى عدد العسكريين منهم ألفين فقط. وأن يكون وجود هذه القوات ضمن خطة أوسع للأمم المتحدة لإعادة الاستقرار للعراق مدتها ٣ سنوات. ربط تشكيل الجمعية الوطنية العراقية بالمحافظات العراقية المختلفة، كما الحال في الولايات المتحدة وهذا من شأنه حسبها أن يجعل البرلمان عاكسا لحقائق العراق السكانية والجغرافية، ويقلل في الوقت ذاته من أهمية الانتماءات الطائفية والدينية.

أكدت ضرورة خضوع موظفيها للتدريب في مجال القانون الدولي

# (١٧) دولة تقر الصياغة النهائية لوثيقة (مونترو) الخاصة بالشركات الاجنبية

سويسرا / الوكالات

أقرت ١٧ دولة الصياغة النهائية لوثيقة مونترو المتضمنة للقواعد المنظمة لأنشطة الشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة.

هذه الوثيقة، الأولى في مجالها، هي صياغة منقحة لمبادرة تقدمت بها كل من سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة ٢٠٠٦.

وأعرب بول سيغر، رئيس إدارة القانون الدولي بوزارة الخارجية السويسرية في حديث إلى سويس إنفو، عن سعادته بحصول إجماع من الدول المشاركة حول هذه الوثيقة، وتحمل جميع الأطراف بقدر كبير من المسؤولية والرؤية الواقعية.

وأضاف المسؤول السويسري: "فكوننا نملك لأوّل مرة وثيقة تحدد بشكل واضح قواعد القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي، والإجماع الذي تحظى به هذه الوثيقة، سواء من الجهات المستفيدة من خدمات الشركات الأمنية وشبه العسكرية الخاصة من ناحية أو من الشركات نفسها، يضفي على الوثيقة قدرا كبيرا من الصدقية والشرعية".

وذكّر بيان صادر عن وزارة الخارجية السويسرية بالمناسبة أنه "ليس بإمكان أي بلد، وطبقا للقانون الدولي، التنصل من التزاماته، حتى لو التجأ إلى الخدمات الأمنية الخاصة".

الأمر نفسه شدد عليه فيليب شبوري، مسؤول إدارة القانون الدولي باللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث قال "البلدان التي تلجأ إلى خدمات القطاع الخاص في المجال الأمني، تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن سلوك تلك الشركات".

لا تكتفي الوثيقة بالتذكير بالنصوص القانونية ذات العلاقة، بل تتعدى ذلك إلى تعداد ما تسميه "الممارسات الجيّدة". وفي هذا المستوى، أوردت الوثيقة سبعين توصية، يؤدّي الأخذ بها إلى تعزيز مساعي الدول لإحترام القانون الدولي، من دون أن تتحوّل تلك التوصيات إلى قوانين ملزمة في حد ذاتها.

وتوصي الوثيقة على وجه الخصوص الدول بعدم الالتجاء إلى التعاقد مع الخواص لتنفيذ مهام أمنية، تتضمن اللجوء إلى استخدام القوة، وإلى التأكد من حسن سمعة الشركات التي تستعين بها وأن تضع نظاما خاصا للإشراف والمراقبة وقواعد عقابية، إذا إقتضى الحال.

كما شددت الوثيقة على ضرورة خضوع موظّفي الشركات الأمنية الخاصة إلى فترات تدريبية في مجال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني خاصة.

وقال فيليب شبوري، رئيس قسم القانون الدولي باللجنة الدولية للصليب الأحمر: "إننا نتمسك بالقول بأنه ليس هناك أي غموض أو فراغ قانوني، وليس هناك أي حصانة بالنسبة للذين يلتجئون إلى خدمات الشركات الأمنية الخاصة أو للموظّفين بها. وفي حالة حصول مخالفات، يمكن محاكمة المسؤولين في بلدانهم أو في البلدان المسجلة بها تلك الشركات أو ربما في البلد الذي ارتُكبت فيه المخالفة، ليس هناك مجال للفرار".

وتعد ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة حديثة نوعا ما. فحتى الثمانينيات من القرن العشرين، كانت الدولة تتكفّل بشكل كامل تقريبا بالمسؤوليات الأمنية، لكن منذ ذلك الوقت بدأ الالتجاء أكثر فأكثر إلى القطاع الخاص في العديد من بلدان العالم.

وتنعت تلك الشركات خدماتها بأوصاف من نوع "الأمن الحمائي" و"الإستشارات الأمنية" و"إدارة المخاطر"، ويشرف على إدارة هذه الشركات في الغالب ضباط أمن وعسكريون سابقون.

واستقطبت هذه الشركات الأضواء وأصبحت محل إهتمام الرأي العام في ٢٠٠٧، عندما تسببت بلاكووتر، شركة أمنية خاصة تعمل في العراق لصالح الحكومة الامريكية، بمقتل ١٧ مدنيا في بغداد.

وأكد تقرير صادر عن مجلس النواب الأمريكي الشهر الماضي أن ١٢٪ من نفقات الحكومة الأمريكية لمتعاقدين خواص في العراق، أنفقت لأغراض أمنية، كما أصبحت الحكومات تستعين بصورة متزايدة بخدمات أمنية من مصادر خارجية، مثل حماية السفارات وحماية وسائل النقل، ومنظمات الإغاثة العاملة في مناطق النزاعات والشركات العاملة في مناطق غير آمنة.

هذا التعدد في المهام وسعي الدول للتخفيف من نفقاتها، فضلا عن رغبة القطاع الخاص في التقليل من تكلفة الأمن والحماية، جعل سويسرا ودولا أوروبية تلتجئ إلى هذا النوع من الخدمات الأمنية. ويُعدّ أبرز تطور في هذا المجال، إقرار مجلس النواب السويسري في قراءة أولى مشروعا يُوكل مهمة الأمن في وسائل النقل إلى شركات خاصة، على الرغم من جبهة الرفض الواسعة للقرار.

شركات امن اجنبية